العدد 13A مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية ايار 2026
No. 13A Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences May 2026
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

الفعل الماضي (كانَ) بينَ التقعيد النحوي والاستعمال القرآني ـدراسة تحليلية لسانية

م. د. كريم صالح محسن البديري
وزارة التربية/ تربية واسط
kareemsalih78@gmail.com

الملخص

تقوم فكرة البحث على التعارض الحاصل بين ما أثبته النحاة من قواعد نحوية تتعلق بدلالة الفعل (كان) على الحدث والزمان, أو دلالتها على أحدهما دون الآخر, وسبب تسميتها بالناقصة, وسبب رفع الاسم الأول بعدها ونصب الثاني, والخلاف الحاصل بين النحاة في كلّ ما تقدم, هذا من جانب. ومن جانبٍ آخر كان لمفسري القرآن ومعربيه وعلماء اللغة آراء متعددة في تحديد دلالتها واستعمالها في ضوء سياقها اللغوي, فقد ثَبتَ أنّ لها استعمالات سياقية مغايرة لطبيعة بحث النحاة, إذ إنّ لها دلالات تتنوع بحسب المقاصد المرادة منها, فتارة دلالتها المفردة تتضمن معنىً دالاً على ما يحدده استعمالها, وتارةً أُخرى تتركب مع (ما, أو إنْ, أو لو)؛ فتختص بدلالة معينة يتوصلُ إليها بتحليلها اللغوي والسياقي, والبحث في الاستعمال اللغوي دون النظر إلى قاعدة مسبقة يدخل في حيز البحث اللساني. وما تقدّم كان مدعومًا بأقوال علماء اللغة ومفسري القرآن ومعربيه, في ضوء الشواهد القرآنية والشعرية والنثرية, ومقابلة الآراء وتحليلها.

(كان, التقعيد, الاستعمال, القرآني, لسانيّة)

The Past Verb "Kana" Between Grammatical Standardization and Qur'anic Usage:A Linguistic Analytical Study

Kareem Salih Mohsen

The idea of the research is based on the contradiction between what the grammarians proved of the grammatical rules related to the verb (was) signification of the event and time, or its indication of one rather than the other, and the reason for naming it incomplete, and the reason for removing the first noun after it and the accusative of the second, and the disagreement that occurred between the grammarians in all of the above , this by. On the other hand, the interpreters and translators of the Qur'an and some linguists had another opinions in defining its significance and its use in the light of its linguistic context. It is used, and at other times it is combined with (what, if, or if), so it is concerned with a specific meaning that is reached through linguistic analysis. The foregoing was supported by the sayings of linguists, interpreters of the Qur'an and its translators, in light of the Qur'anic, poetic and prose evidences, and interviewing and analyzing opinions.

kāna, grammaticalization, usage, Qur'anic, linguistic , linguistics

المقدمة

الحمدُ لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمدٍ وآله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين ، و بعدُ ...

أحكم النحاة قواعد النحو العربي, ووضعوا أسسًا بُنيَ عليها صواب الكلام وما جانبه وفقًا لما ارتضوه من تقعيد, فاستحسنوا كلامًا, واستقبحوا آخر, فباتت اللغة حبيسةً لتلك القواعد أحيانًا, فيُخطأُ كلُّ من يُخالفها

ويستبعدُ؛ ونتيجةً لهذا التشدد فات المشتغلين بالنحو أنّ من القرآن ما لا يمكن أنّ تتسع له تلك القواعد, فجاء الاستعمال القرآني غير مطابقٍ لتلك القواعد, أو القاعدة عينها لا تتسع لتفسير كلام الله وبيان دلالاته.

ومن مفسري القرآن الكريم من تنبه لهذا الجانب المهم, ومنهم: الزمخشري والفخر الرازي وأبو حيان الأندلسي والسمين الحلبي وابن عاشور وغيرهم, فظهر في تحليلهم اللغوي ما يخرج عن أُطر القاعدة النحوية للوصول لمقاصد كلام الله, وتبعهم عدد غير قليل من المحدثين, من مثل د. فاضل السامرائي, ود. خالد بنيان وغيرهم.

يمكن إجمال إشكالية تحديد دلالة الفعل (كان), وبيان حدوده النحوية على وفق ما استقر من قواعد نحوية, ومن ثمّ الانتقال إلى استعمال القرآن الكريم لهذا الفعل, وذلك بتتبع الكيفية التي نظر فيها المفسرون إليه في تحليلهم ذي الجنبة اللغوية, ومن ثم تحديد دلالات هذا الفعل بحسب استعماله في السياق القرآني.

سعى البحث إلى تفصيل إشكالية القاعدة النحوية للفعل (كان), وحصره بدلالة المضي والنقصان, وهذه الدلالة تضيق لحمل مقاصد استعماله القرآني, فكلّ ما تقدّم بُحِث في كُتب النحو المتقدمة من كتاب سيبويه (رحمه الله) ونزولًا, والجانب الآخر اعتمد على كتب تفسير القرآن وإعرابه,

جاء البحث على مقدمة وأربعة مطالب: الأول, (تمام (كان) ونقصانها بين الدلالة والعمل), بحثنا فيها دلالة الفعل وسبب تسميته بالناقص, والثاني (توجيه رفع الاسم الأول بعد (كان), ونصب الاسم الثاني), من خلال النحاة في رافع الاسم بعد (كان) وناصب الاسم المنصوب, والمطلب الثالث (من دلالات استعمال (كان) في القرآن الكريم), إذ بيّنا أهم الدلالات التي حدها المفسرون فيها, أما المطلب الرابع فهو ((كان) في ضوء سياق تركيبها) بحثنا فيه (كان) في ضوء تركيبها السياقي (ما كان, إن كان, لو كان) وما يصاحبها في سياقها اللغوي, ومن ثم تليها أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

- **المطلب الأول: تمام (كان) ونقصانها بين الدلالة والعمل**

يذهب جمهور النحاة إلى أنّ (كان وأخواتها) أفعال ذات دلالة ماضية, وتلازم النقصان في أغلب أحوالها, ومصداقُ هذا ما ساقه سيبويه (180ه) من قوله: ((تقول: كان عبدُ الله أخاك, فإنمّا أردتَ أن تُخبِرَ عن الأخوة, وأدخلتَ كانَ لتجعلَ ذلك فيما مضى)) (سيبويه، 2004، صفحة 45/1), وعلى هذا الرأي تكون دلالتها حدث مقترن بزمان.

وقد اختُلِف في سبب تسميتها بالناقصة, فمنهم من يرى أنها لا تدل على الحدث المقترن بزمن، ولا تكون أفعالاً إلَّا من جهة اللفظ والاشتقاق؛ فلذلك قيل: أفعال عبارة؛ لأنها لا تدل على حدث حقيقي, وهذا مذهب ابن يعيش (643ه): (((و(كَان) تفيد زمان وجود الخبر)) (ابن يعيش، 2001، صفحة 335/4), ومكي بن أبي طالب يرى أنّها ((فعلٌ لا يدلُّ على حدث, إنّما يدلُّ عل الزمان فقط)) (مكي بن أبي طالب، 1405هـ، صفحة 375/1), ونُسب هذا المذهب لابن جني وابن برهان والجرجاني في أنّ (كان) وأخواتها تدل على زمن وقوع الحَدَث، وليست دالة على حدث ومن البصريين من جعلها مع الحروف تبعًا لما ذكرناه. (ابن مالك، 1990، صفحة 328/1)

وقيل بأنّها سميت ناقصة؛ لأنّها لا تكتفي بمرفوعها, وتحتاج إلى اسم منصوب ليتمَّ معناها في ضوء العلاقة الإسنادية بين مرفوعها ومنصوبها, ((وتسمى نواقص لعدم اكتفائها بمرفوع، لا لأنّها دالة على زمن دون حدث، فالأصح دلالتها عليهما إلا ليس)) (ابن مالك، 1990), وهنا يجزم ابن مالك برأيه ويقول: ((فليعلم أن سبب تسميتها نواقص إنما هو عدم اكتفائها بمرفوع، وإنما لم تكتف بمرفوع، لأن حدثها مقصود إسناده إلى النسبة التي بين معموليها، فمعنى قولك :كان زيد عالمًا، وجد اتصاف زيدٍ بالعلم)) (ابن مالك، صفحة 341/1), فنقصانها قائمٌ على العلاقة الإسنادية القائمة بين معموليها.

أما مرفوع كان ومنصوبها, فهما لحقيقة واحدة، ولم يكونا كالفاعل والمفعول الحقيقيّيْن اللذَيْن هما لحقيقتَيْن مختلفتَين, وهذا ما أقره سيبويه ((وأمّا "آضَ"، و"عَادَ"، فقد يجوز أن يلْحَقا بها، ويعملا عملَها، وذلك أنّ "آضَ" "يئِيضُ" بمعنَى "عَادَ" "يَعُودُ" , وأمّا "غَدَا" و"رَاحَ"، فقد يجريان هذا المجرى، فيقال: "غدا زيدٌ ماشِيًا"، و"راح محمّدٌ راكبًا"، يريد الإخبار عنهما بهذه الأحوال في هذه الأزمنة. فالغَدوَةُ: من حين صلاة الغداة إلى طلوع الشمس، والرّواحُ نقيضُ الغُدُوّ، وهو اسمٌ للوقت من بعد الزوال إلى الليل. والذي يدلّ أن المنصوب بهما في مذهب الخبر، وليس بحالٍ، وقوعُ المعرفة في نحوِ قولك: "غدا زيد أخاك"، و"راح محمّدٌ صديقَك"، كما تقول: "كان زيدٌ أخاك)) (ابن يعيش، صفحة 337/4), فنقصانها وعدم تمامها مبنيٌ على أنّ معموليها يرتبطان بالعلاقة الإسنادية الدالة على حقيقة واحدة, في حين متعلقات الفعل التام –الفاعل والمفعول- لا تتحقق بينهما علاقة إسنادية, فهما حقيقتان مختلفتان يربطهما الحدث, أما إعمال هذه الأفعال فمبني على باب الترادف (الرضي، 1996، صفحة 183/4), وهذا منقولٌ عن سيبويه بدلالتها الزمنية, ولم ينقل عنه دلالة الحدوث.

وحدَّ ابن مالك باب (كان) وما يدخل في بابها بقوله: ((شرط الفعل المنسوب إلى هذا الباب أن يدخل على جزأي إسناد، مباين ثانيهما للحالية بتمحض تعريف، أو بتمحض جمود، أو بعدم الاستغناء عنه دون عارض)) (ابن مالك، صفحة 333/1), إي أنّ دلالة هذا الباب مبنية على العلاقة القائمة بين المسند والمسند إليه, فهي –عنده- تحمل معنى الزمان والحدوث, وعارض أصحاب هذا المذهب القائلين بـ(دلالة كان) على الزمان فقط, واحتج عليهم بمجموعة وجوه (صفحة 340/1):

الأول: القول بفعلية باب (كان) يستجلب الدلالة على الحدث والزمان معًا.

الثاني: بطلان دلالة (كان) معنىً دون الآخر؛ ما دامت أفعال هذا الباب ليست بمصادر ولا أسماء زمان.

الثالث: لو ارتبطت دلالتها بالزمن لجاز أن يأتلف منها جملة تامة, وهذا لا يصح.

الرابع: إن كانت هذه الأفعال دالة على الزمن دون الحدث, فمن الواجب أن لا تفترق في المعنى, وعليه يكون المعنى واحدًا في قولنا: كان زيدٌ غنيًا, وصار زيدٌ غنيًا. وهما لا يستويان.

الخامس: لا يمكن القبول بدلالة الزمان الماضي لـ(كان وأخواتها)؛ لمخالفته للمعنى, ومثاله دلالة (انفك) المصحوبة بنفي, فهي دالة على حدث الانفكاك, ولا يجوز حصرها في دلالة الزمن فقط؛ لأنّه خلاف المراد منها, فدلالة الزمن تفضي إلى دلالة غير مقصودة.

السادس: من شروط عمل (دام) عمل (كان) وقوعها صلة لـ(ما) المصدرية, وهذا دليل على دلالتها على الحدث, ولو كانت مجردة من الحدث لما جاز تأويلها بمصدر.

السابع: إنّ دخول (أن) الناصبة عليها ((إلا تكونا ملكين), فأداة النصب وما دخلت عليه في تأويل المصدر, بل وجاء في كلام العرب منه مصدرًا صريحًا:

ببذلٍ وحِلمٍ سادَ في قومه الفتى وكونك إياه عليك يسيرُ

الثامن: بناء اسم الفاعل من هذه الأفعال دليلٌ على دلالتها على الحدث, فاسم الفاعل دالٌّ على الحدث, فلا دلالة فيه على الزمان ((إنّ هذا القرآن كائنٌ لكم أجرًا, وكائنٌ عليكم وزرًا)).

التاسع: دلالة الفعل على الحدث غير متغيرة, في حين تتغير دلالته على الزمان, وتتغير بحسب القرائن المصاحبة, فدلالة الحدث أولى بالبقاء.

العاشر: إنّ بناء فعل الأمر يعتمد على دلالة الحدث, وبناؤه منها دليلٌ على بطلان القول بدلالة الزمان فقط.

ومما تقدم يمكن القول: ((إنّها تدل على الحدث الذي هو الكون, بدليل أنّه يأتي منها المصدر واسم الفاعل)) (السامرائي، 2000، صفحة 210/1), وكذلك مجيء فعل الأمر منها, وجواز تأويلها بمصدر, وهذه أهم حجج ابن مالك للقول بدلالتها على الحدث.

ويذهب الفخر الرازي إلى القول بتمام (كان) بكلّ أحوالها, فيقول: ((الذي أقول به, وأذهب إليه أنّ لفظة كان تامة مطلقًا إلا أن الاسم الذي يستندُ إليه لفظ (كان) قد يكون ماهية مفردة مستقلة بنفسها مثل قولنا : كان الشيء بمعنى حدثَ وحصلَ, وقد تكون تلك الماهية عبارةٌ عن موصوفية شيء لشيء آخر مثل قولنا : كان زيدٌ منطلقًا فإن معناه حدوث موصوفية زيد بالانطلاق, فلفظ (كان) ههنا معناه أيضًا الحدوث والوقوع إلا أن هذه الماهية لما كانت من باب النسب والنسبة؛ يمتنع ذكرها إلّا بعد ذكر المنتسبين, لا جرم وجب ذكرهما ههنا, فكما أنّ قولنا : كان زيدٌ معناه: أنه حصل ووجد, فكذا قولنا: كان زيدٌ منطلقا معناه أنّه حصلت موصوفية زيدٍ بالانطلاق)) (الرازي، 1420، صفحة 49/1), وهذا القول يذهب فيه الرازي إلى دلالة تمام (كان) في كلّ أحوالها, ومشابهتها الأفعال.

ومن الاستعمال القرآني يتبيّن أنَّ (كان) تتنوّع دلالتها بين التمام والنقصان بحسب سياقها، فمرةً تحمل الزمان وحده دون حدثٍ واقع، كما في قوله تعالى: ((*وكان الله غفورًا رحيمً*) [النساء: 96]، إذ لا يُراد حدوث المغفرة في زمنٍ ماضٍ، بل ثبوتها واستمرارها في الأزل، فالفعل هنا دالّ على صفةٍ دائمةٍ لله تعالى، لا على حدثٍ متجدّد. (ابن عاشور، صفحة 49/4), ((وقوله {وكان الله على ذلك قديرا} معناه أنه تعالى لم يزل ولا يزال موصوفا بالقدرة على جميع المقدورات، فإن قدرته على الأشياء لو كانت حادثة لافتقر حدوث تلك القدرة إلى قدرة أخرى ولزم التسلسل)). (الرازي، صفحة 240/11)

ومرةً أُخرى تأتي للدلالة على الحدوث والوقوع معًا، كما في قوله تعالى: ((وكان أمرُ اللهِ قدرًا مقدورًا)) الأحزاب: 38]، إذ يُراد تحقق الأمر ووقوعه بالفعل، فهي هنا تامةٌ دلالةً على الحدث والزمان معًا. وبهذا يتضح أن الاستعمال القرآني لـ(كان) يجمع بين التمام والنقصان وفق مقتضى المعنى والسياق، مما يعزّز ما ذهب إليه ابن مالك من أن دلالتها تجمع بين الحدث والزمان معًا، وأنّ التفرقة بينهما لا تكون إلا من خلال المقام والاستعمال, ومنه قوله تعالى: ((إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم))[البقرة:282], وفيه قولان: أولهما, إنّ (كان) بدلالة الحدوث والوقوع, كما في قوله {وإن كان ذو عسرة} [البقرة: 280], والثاني: القول بنقصانها, واسمها (تجارة) ، والخبر (تديرونها)، والتقدير: إلا أن تكون تجارةٌ حاضرةٌ دائرةٌ بينكم. (الرازي، صفحة 98/7)

المطلب الثاني/ توجيه رفع الاسم الأول بعد (كان), ونصب الاسم الثاني

1- مرفوع كان بين الفاعلية والابتداء:

في عُرف البصريين أنّه مرفوع على شبهه للفاعل؛ وهذا ما حدا بسيبويه إلى أن يصفه ب(اسم الفاعل) (سيبويه، صفحة 45/1), ((فرفع اسمها تشبيهًا بالفاعل من حيث هو محدثٌ عنه)) (السيوطي، 1992، صفحة 64/2), فما دام الفاعل محطُّ الاهتمام وغايته في الجمل الفعلية, بنى البصريون تصورهم التقعيدي على هذا التوجيه, فمرفوع كان هو محور الاهتمام, فكان استحقاقه الرفع قياسًا على ما ترتب للفاعل من حكمٍ نحوي, واحتجوا كذلك باتصال كان بالضمائر, والضمائر لا تتصل إلّا بالعامل. (صفحة 63/2)

أما مذهب الكوفيين في الاسم المرفوع بعد (كان), فيرون أنّه باقٍ على ما له من حكمٍ, فلم تُحدث (كان) فيه شيئًا؛ لأنه مرفوع على الابتداء أصلًا (صفحة 64/2), فلا حاجةَ إلى إيجاد عاملٍ فيه.

٢- منصوب (كان) بين المفعولية والحال:

يذهب البصريون إلى تخريج الاسم منصوب (كان) على المفعولية؛ وذلك لجواز مجيء ضمير مكانه, نحو قولهم: (كُنَّاهُم، وإذا لم نكنهم فمن ذَا يَكُونُهُمُ؟) (الأنباري، 1982، صفحة 676/2) ومذهب الكوفيين

–وهذا الرأي منسوب للفراء (أبو حيان، 2022، صفحة 116/4)- أنّ الاسم بعدها منصوب على الحال, - لا إلى ما ذهب إليه البصريون- ودليلهم أنّ (كان) فعلٌ ليس بمتعدٍ, وعليه وجوب نصب ما يأتي بعدها على الحال. (الأنباري، صفحة 676/2)

وهذا خلاف مذهب البصريين, وحجتهم أنّه لو سُلِم برأي الكوفيين في أنّ الاسم بعد (كان) بقي على ما له من الرفع على الابتداء, والاسم المنصوب كان بأثر عملٍ من (كان), فكيف نُصِبَ الاسم وقد فُصِلَ بينه وبين عامله؟. (أبو حيان، صفحة 115/4)

- كان وضمير الشأن: ترتبط (كان) بضمير الشأن فينفرد خبرها بمجموعة شروط تميزه عن خبر الناقصة, ودلالة هذا الاستعمال هي التفخيم والتعظيم. (ابن فلاح، 1984، الصفحات 756-775)

وتستعمل (كان) بصورتها التامة, ومن شروطه أنْ تدلَ على معنى الحدث والزمان, وهو مذهب الجمهور (الأزهري، 2000، صفحة 249/1), ومن النحاة من يربط تمامها بمسألة الإخبار بها عن ذات منقضٍ حدوثها أو متوقع, فهي فعلٌ دالٌ على حدث مرتبطٌ بزمنٍ معينٍ, ويمكن تأكيدها بالمصدر, وتؤول بمعانٍ من نحو: وَقَعَ, وحَضَرَ, وحَدَثَ, وغيرها. (ابن فلاح، صفحة 754)

إنّ مسألة دخول الأفعال الناقصة على المبتدأ والخبر مقيدة, وليست مطلقة, فقد ((جرت عادة النحويين بإطلاق القول في كون هذه الأفعال تدخل على المبتدأ، فلا يبينون امتناع بعض المبتدآت من دخولها عليها)) (ابن مالك، 1990، صفحة 335/1), ((إذا لم يلزم التصدير ولا الحذف، ولا عدم التصرف، ولا الابتدائية بنفسه، أو بغيره، فالأول: كاسم الشرط، والثاني: كالمخبر عنه بنعت مقطوع, والثالث :نحو: طوبى للمؤمن، والرابع: نحو: أقلُ رجلٍ يقول ذلك إلا زيدًا، والخامس :كمصحوب إذا الفجائية، والخبر إذا لم يكن طلبًا ولا إنشاء)) (الأزهري، صفحة 233/1), حد النحاة هذه المواضع بعدم جواز دخول الأفعال الناقصة عليها, لكن على خلاف في بعضها.

ويصح أن يقع خبر كان جملة فعلية, فعلها مضارع, ((إلّا أنّه لا يحسن وقوعُ الفعل الماضي في أخبار كان وأخواته؛ لأنّ أحد اللفظَيْن يُغْنِي عن الآخر)) (ابن يعيش، صفحة 344/4), وحجة أصحاب هذا المذهب أنّ لا حاجة لدخول (كان) وأخواتها؛ لأن دخولها مبني على دلالة الزمان, فما دام الخبر دالٌ على ذلك انتفت الحاجة إليها, هذا ما أقره أصحاب هذا المذهب من النحاة مع إجازته مجيئه في خبر (ليس) (ابن عصفور، 1980، صفحة 380/1), في حين نجد ورود الفعل الماضي خبراً لـ(كان), نحو قوله تعالى: ((وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنْ الصَّادِقِينَ))[يوسف:27], وأمثلته كثيرة في القرآن الكريم.

أما دلالة مجيء الفعل الماضي خبراً لـ(كان), فقد أشار لها د. فاضل السامرائي بقوله: ((فإذا كان خبرها فعلاً ماضياً, دلّ على أنّ الأمر حصل مرة, فثمة فرق بين قولنا: كان محمدٌ كاتباً, وقولنا: كان محمدٌ كتب في هذا الأمر, فالأول وصفٌ دائم, والثاني لمن قام بالفعل مرة واحدة)) (السامرائي، صفحة 192/1), مما تقدم نجدُ أنّ الاستعمال القرآني قد أبطل فكرة عدم الجمع بين (كان), والفعل الماضي في خبرها.

- **المطلب الثالث/ من دلالات استعمال (كان) في القرآن الكريم**

لا تختص كان بالدلالة على المضي فقط, فهي متغيرة الدلالة, ولها معانٍ متعددة بحسب سياق ورودها وقصدية استعمالها (السامرائي، الصفحات 210/1-219):

١- منها ما يدل على الماضي المنقطع: نحو قوله تعالى: ومنه (النحاس، 1985، صفحة 214/3) قوله تعالى: (وكان في المدينةِ تسعةُ رهطٍ) وهو أصل معانيها, من نحو قولنا: كان زيدٌ صالحاً أو فقيراً أو مريضاً, (الزركشي، صفحة 127/4) وهو على ضربين (السامرائي، صفحة 211/1):

الأول: ثبوت الحدث في الزمن الماضي والاتصاف به, ((كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالاً وَأَوْلاداً))[التوبة: 69], ((أَنَّهُ تَعالى ذَمَّ الأَوَّلِينَ بِالِاسْتِمْتاعِ بِما أُوتُوا مِن حُظُوظِ الدُّنْيا، وحِرْمانِهِمْ عَنْ سَعادَةِ الآخِرَةِ بِسَبَبِ اسْتِغْراقِهِمْ في تِلْكَ الحُظُوظِ، فَلَمّا قَرَّرَ تَعالى هَذا عادَ فَشَبَّهَ حالَ المُنافِقِينَ بِحالِهِمْ)). (الشوكاني، صفحة 432/2)

والثاني: هو ما يدل على حصول الأمر مرة واحدة, ولم يكن الوصف منه على وجه الثبوت, وهذا في حال مجيء خبر (كان) فعلًا ماضيًا, نحو قوله تعالى: ((وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ لا يُوَلُّونَ الأَدْبَارَ))[الأحزاب:15].

٢- دلالة الماضي المتجدد, نحو قوله تعالى: ((كَانُوا قَلِيلاً مِنْ الَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ))[الذاريات:17], على القول بنصب (قليلًا) على الظرفية, و(ما) زائدة, وجملة (يهجعون) خبر لـ(كان). (الرازي، صفحة 166/28)

٣- دلالة توقع الحدوث في الماضي, كقولنا: (كان محمدٌ سيفعل هذا).

٤- دلالة الدوام والاستمرار, ((وَكَانَ اللَّهُ عَلِيماً حَكِيماً)) [النساء: 17], أي إنّها تحمل معني الأزلية والأبدية. (الزركشي، صفحة 126/4)

٥- ومن دلالتها أنّها تدل على الحال (الرازي، صفحة 323/8) نحو قوله تعالى: ((مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ)) [الأحزاب: 40], وقوله تعالى: ((إِنَّ الصَّلاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَاباً مَوْقُوتاً)) [النساء: 103]

٦- وتدلُّ (كان) على الاستقبال, كقوله تعالى: ((إِنَّ الأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُوراً)) [الإنسان:5], وقوله تعالى: ((ويخافون يوما كان شره مستطيرا)) [الإنسان: 7] فهو بمنزلة المتحقق, ((اللفظ وإن كان للماضي، إلا أنه بمعنى المستقبل)). (الرازي، صفحة 746/30)

٧- وتأتي (كان) بمعنى (ينبغي) من نحو قوله تعالى: ((مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَاداً لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ)) [ال عمران: 79].

٨- دلالة القدرة والاستطاعة نحو قوله تعالى: ((وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَداً إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيماً))[النمل: 53],

٩- كان الزائدة, التي لم يؤت بها للإسناد, وزيادتها لدلالة الزمن نحو: (ما كان أحسنَ زيداً), أو تكون زيادتها للتأكيد كقولهم: (إنّ زيداً كان منطلقٌ), فحُكِمَ بزيادة كان ومرفوعها من ناحية الإسناد, ودلالتها التأكيد (السامرائي، الصفحات 191/1-201), ومنه قوله تعالى: ((كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيّاً)), ((والمراد: كيف نكلّم من في المهد صبيًا)). (ابن يعيش، صفحة 347/4), ومنه ما وجّه بالزيادة في قوله تعالى: (وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ) الأعراف: 137, على واحد من الوجوه. (مكي بن أبي طالب، صفحة 336/1)

١- دلالة الدوام والثبوت أنموذجًا

جاء الاستعمال القرآني بـ(كان) في مواضع كثيرة لدلالة الدوام والقدرة والقوة, وهذا موضع بحثٍ يتسع القول فيه, نلخصه بتحليل لغوي لبعض الآيات.

ومن حكم استعمالها للدلالة على الدوام في قوله تعالى: ((وكان الله على كل شيء قديرا)) [الأحزاب: 27], ((ألا ترى أنّه كانَ قديرًا واليوم أيضًا هو قديرٌ, وبعدَ اليوم قدير)) (ابن المؤدب، 1987، صفحة 19), فـ(كان) هنا لا هي تامة اكتفت بمرفوعها, ولا هي ناقصة تجردت من الحدوث, ((لفظ كان لا يفيد إلا الحدوث والحصول والوجود إلا أن هذا على قسمين : منه ما يفيد حدوث الشيء في نفسه, ومنه ما يفيد موصوفية شيء بشيء آخر)). (الرازي، الصفحات 111/1-112)

ويقول ابن قتيبة (((كان) في هذا الموضع وفي قوله عز وجل((كيف نكلم من كان في المهد صبيًا)) ملغاة. والمعنى في قوله: (وكان الله على كل شيء قديرا): والله على كل شيءٍ قدير. (كان) لا معنى لها.

وكذلك قال: معنى قوله: (كيف نكلم من كان في المهد صبيًا): كيف نكلم من هو صبي في المهد؟)) (ابن المؤدب، صفحة 19), على القول بإلغائها لفظًا ومعنىً. (ابن الوراق، 1999، صفحة 247)

وضُعِفَ القولُ بإلغاء (كان) من وجهين: الأول اعتقادي, إذ لا يمكن القبول بإلغاء أي حرف من ألفاظ القرآن؛ لأنّ الله حافظ له إلى يوم القيامة, والثاني لغوي تركيبي, فكيف يُرتضى إلغاء معنى الكون وإسقاطه , والمستغرب في هذا التوجيه إغفال عمل (كان) في اسمها وخبرها, والعلاقة الإسنادية المتحققة بين معموليها. (ابن المؤدب، صفحة 19)

وفي هذه الآية ثلاثة توجيهات (صفحة 20):

الأول, تضمين (كان) معنى (صار) وقال به ابن الوراق (ابن الوراق، صفحة 248), ورده ابن المؤدب, ووصفه بالقبيح؛ لأن الاستعمال اللغوي لا يجيزه, فلا يستعمل العرب (كان) وهم يريدون (صار).

والثاني, تضمين (كان) معنى (حدثَ), فيكون المعنى: كيف نكلم صبيًا حدث في المهد, وهذا التوجيه يصدم بمسألة أن (كان) تتعدى مرفوعها لمنصوب, في حين أنّ (حدثَ) فعل لازم, فلا يمكن تضمين ما هو متعدٍ لما هو لازم.

الثالث, معنى الجزاء الدال على المستقبل فتكون دلالته: (يكون), وهو أسلوب يجيزه الاستعمال العربي والمعنىً: من يكن في المهد صبيًا نكلمه؟

ويمكن إضافة وجهٍ رابع, وهو آخذ اللفظ على ظاهره, بدلالة كان على المضي ونقصانها, ((ولو جعلت (كان) معنى الماضي لخرج عيسى عليه السلام من أن يكون له اختصاص بهذا الحكم من بين سائر الناس، ألا ترى أن جميع الناس قد كانوا صبيانا في المهود ، فدل بعجب القوم من قول مريم أن عيسى عليه السلام يتكلم في حال الصبا)) (ابن الوراق، صفحة 248) .

٢- دلالة حذف النون من كان

لا يخضع حذف النون في مضارع (كان) إلى قاعدة مطردة, فقد علل النحاة لحذف النون بكثرة الاستعمال شرطَ أن يجزم المضارع منها بحذف الضمة التي على النون, فحذف الواو لالتقاء الساكنين, فصار اللفظ (لم يكن), والقياس يقتضي أن لا يحذف منه بعد ذلك شيء آخر, لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفا لكثرة الاستعمال, فقالوا لم يك وهو حذف جائز لا لازم. ومذهب سيبويه ومن تابعه أن هذه النون لا تحذف عنه ملاقاة ساكن, فلا تقول: لم يك الرجل قائماً, وأجاز ذلك يونس)). (ابن عقيل، 1980، صفحة 299/1)

إنّ حذف النون لمجرد التخفيف رأي يمكن تضعيفه؛ وذلك بتبني منظور دلالي بلاغي, فقد جاء حذف النون من مضارع (كان) في القرآن الكريم سبع عشرة مرةً, في حين لم تحذف –مع إمكان الحذف- في سبعةٍ وخمسين موضعاً, ((وما ذلك إلّا لسببٍ بلاغي يقتضيه المقام)) (السامرائي، صفحة 209/1), فالحذف يقع لأغراضٍ بحسب ما يتطلبه المقام منها (الصفحات 210/1-213):

١- الإسراع: إذ يقتضي المقام الإسراع في الكلام لا الإطالة, من نحو أساليب التحذير والإغراء, فالإيجاز في مثل هذه المواقف غاية المتكلم, كقول القائل لشخص على سفر, وتداركه الوقت (لا تك غافلاً).
٢- يدل الحذف على حال المتكلم من ضعف أو عدم رغبة في الحديث, نحو قوله تعالى: ((قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ)) [المدثر:43].
٣- يدل الحذف على النهي عن حصول الشيء بقوة كقوله تعالى: ((وَلا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ))[النحل: 127], فسياق الآية الكريمة جاء في مجموع آيات معناها يدل على الأمر بالصبر, ومن ثم النهي, ((وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ (126) وَاصْبِرْ وَمَا

صَبْرُكَ إِلاَّ بِاللَّهِ وَلا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ)), وكل هذا مبني على ما تعرض المسلمون يوم أحد من شتى أنواع التمثيل, ((فخفف الفعل بالحذف إشارة إلى تخفيف الأمر, وتهوينه على النفس)). (السامرائي، صفحة 232/1)

وفي نصٍ قرآني آخر قال تعالى: ((وَلا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلا تَكُنْ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ)) [النمل: 70], فلم تحذف النون؛ لأنّ النصّ جاء في سياق قرآني دلالته المحاججة في المعاد, فانتفت الحاجة إلى التخفيف الذي اقتضاه النص القرآني السابق, ((وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَئِذَا كُنَّا تُرَاباً وَآبَاؤُنَا أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ (67) لَقَدْ وُعِدْنَا هَذَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ إِنْ هَذَا إِلاَّ أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ (68) قُلْ سِيرُوا فِي الأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ (69) وَلا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلا تَكُنْ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ)).

٤- قد يدل الحذف على نفي حصول الشيء نحو قوله تعالى: ((إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتاً لِلَّهِ حَنِيفاً وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ))[النحل: 120].

٥- وقد ينبه الحذف على نشأة الشيء وحقارته كقوله تعالى: ((أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِنْ مَنِيٍّ يُمْنَى))[القيامة: 37], ومنه قوله تعالى: ((يَا بُنَيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَوَاتِ أَوْ فِي الأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ)) [لقمان: 16].

٣- مجيء (أنْ) المصدرية في خبر كان:

المطلب الرابع/ (كان) في ضوء سياق تركيبها

استعمل القرآن (كان) مسبوقة بأدوات من نحو: (ما كان, إن كان, لو كان) مما غيّر من دلالتها التي حدها بها النحويون إلى مقاصد أُخر بحسب الاستعمال القرآني لها, وسنبين ما لهذه التراكيب من دلالات تخرج عن معانيها النحوية في ضوء الاستعمال القرآني لها.

أولًا/ (ما كان)

يمكن القول إنّ أقترن (ما) مع (كان) في الخطاب القرآني هو الأسلوب الأكثر استعمالًا مقارنةً بالصيغ الأُخرى, إذ ذُكر -بصيغة الماضي- مئتان وأربع عشرة مرةً في سياقات مختلفة.

وأجملَ أبو حيان الأندلسي (745ه) دلالات هذا التركيب في الاستعمال القرآني له لبيان المقاصد المتحققة منه, إذ يقول: ((ما كان لزيد أن يفعل معناه انتفاء الفعل عن زيد وامتناعه . فتارة يكون الامتناع في مثل هذا التركيب لكونه ممتنعاً عقلاً كقوله تعالى: [مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ] وقوله: [مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنبِتُواْ شَجَرَهَا], وتارةً لكونه ممتنعًا عادة, نحو: ما كان لزيد أن يطيرَ . وتارةً لكونه ممتنعًا شرعًا كقوله تعالى: [وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِناً], وتارةً لكونه ممتنعًا أدبًا ، كقول أبي بكر: ما كان لابن أبي قحافة أن يصلي بين يدي رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، ويفهم هذا من سياق الكلام . ولا تتضمن هذه الصيغة نهيًا كما يقوله بعضهم)) (أبو حيان ، تفسير البحر المحيط، 2001، صفحة 76/3), فالدلالة المتحققة من هذه الصيغة المركبة هي انتفاء حصول وتحققه؛ وعدم تحققه ممتنع, وهذا الامتناع مرتبط بمجموع دلالات: الأولى عقلية, والثانية معرفية, والثالثة شرعية, والرابعة أخلاقية.

ومن أمثلته قوله تعالى: (((فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضاً وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ)) البقرة:10, فذهب مكي بن أبي طالب إلى تأويل (ما كانوا) بالمصدر على معنى ((وعذاب مؤلم مستقر لهم بكونهم يكذبون بما أتى به نبيهم وما والفعل مصدر ويكذبون خبر كان)), وهذا القول يتعارض مع القاعدة النحوية فـ(كان) لا يجوز أن تقع صلةً للحرف المصدري؛ لأنها ناقصة (العكبري، صفحة 27), أي لا يمكن المجيء بمصدر منها لكونها دالة على زمانٍ دون الحدث, ((ولا تؤكّد (كان) بالمصدر لأنَّ المصدر دالٌّ على الحدث والناقصة لا تدلُّ عليه)). (العكبري أ.، 1995، صفحة 55)

في حين يقول النحاس: (((بما كانوا) (ما) خُفِضَ بالباء (يكذبون) في موضع نصب خبر كان)) (النحاس، صفحة 188/1) ,إلى أن (ما) اسم جُرَّ بالباء, ويصرح بأنّ (يكذبون) خبر كان, وهذا التوجيه يتناسب مع القاعدة النحوية التي لا تجيز وقوع كان الناقصة صلةً, وبالتالي فلا تؤول بمصدر.

وتأتي (كان) في النفي ويكون المُراد بها نفي صحة الخبر لا نفي وقوعه، ولذا تؤول بمعنى (ما صح وما استقام) نحو قوله تعالى (ما كان للنبي أن يكون له أسرى حتى يُثْخن في الأرض) وقوله تعالى (ما كان للمشركين أن يعمروا مساجد الله).

ومن أمثلة هذا التركيب اقتران (ما كان) بـ(لامٍ) بعدها, وهو أسلوب أبلغ من عدم المجيء بـ(اللام), ((واعلم أنّ قولك: (ما كان زيدٌ ليَقومَ) بلام الجحود أبلغُ من : (ما كان زيدٌ يقومُ) أما على مذهب البصريين فواضحٌ, وذلك أنّ مع لام الجحود نفي للإرادة والتهيئة, ودونها نفيٌ للقيام فقط, ونفي التهيئة والإرادة للفعلِ أبلغُ من نفي الفعل, إذ لا يلزمُ من نفي الفعل نفي إرادته, وأما على مذهب الكوفيين فلأنّ اللام عندهم للتوكيد والكلامُ مع التوكيد أبلغُ منه بلا توكيد)). (الحلبي، 1986، صفحة 158/2)

وانعكس هذا الخلاف النحوي في التحليل اللغوي لاستعمال القرآن الكريم لهذا الأسلوب, ومن أمثلته قوله تعالى: ((وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ)) البقرة: 143, في تحليل هذا النصّ خلاف لغويّ بما يخصُّ دلالة (ما كان), وفي سياقها لام الجحود, ومن ثمّ انتصاب الفعل بعدها, إذ إن فيه رأيين::أولهما بصري, يقول بحذف خبرَ (كان) ، واللامُ هي لامَ الجحود ناصبة للفعلُ بعدها بـ(أَنْ) مضمرة وجوباً، فيؤول منها ومن الفعلِ مصدرًا مجرورًا بهذه اللامِ، واللامُ تكون متعلقة بالخبرِ المحذوفِ، على تقديرُ: وما كان اللهُ مريداً لإضاعةِ أعمالِكم، ويشترطُ البصريون للام الجحودِ أن يتقدَّمَها كونٌ منفيٌّ, واشترط بعضٌ منهم مع ذلك أن يكونَ الكون ماضياً. ويُفَرَّقُ بينها وبينَ لام كي اشتراطِ تقدُّمِ كونٍ منفيٍّ عليها، واستدلوا على مذهبِهم بما صُرِحَ به بالخبرِ المحذوفِ من قول الشاعر:

سَمَوْتَ ولم تَكُنْ أَهْلاً لِتَسْمُو

وعلى هذا فهي عندهم حرف جر متعلق بخبر كان المحذوف، والنصب بـ(أنّ) مضمرة وجوبًا.

والرأي الثاني للكوفيين: فهم لا يقولون بتقدير محذوف, وتوجيههم أنَّ اللامَ وما بعدَها في محلِّ خبرٍ لـ(كان)، فالنصبَ في الفعلِ ليس نتيجةً لإضمارِ (أَنْ)، وإنّما بأثرٍ من (كان), واللامَ تكون للتأكيدِ. (الحلبي، الصفحات 157/2-158)

وضُعِفَ مذهب الكوفيين بحجة أنَّ اللاَم حرف جرّ, و(أَنْ) بعدها مُرادَةٌ، فيكون التقدير: وما كان الله إضاعةَ إيمانكم. (صفحة 158/2)

وقد يؤتى باللام توكيدًا للنفي بعد (كان) نحو قوله تعالى: {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ} ،فاللام مؤكدة للنفي كالباء الداخلة في خبر (ليس)، ومعنى قولهم: إنها للتأكيد إنك إذا قلت: (ما كنت أضربك) بغير لام، جاز أن يكون الضرب مما يجوز حدوثه, فإذا قلت: (ما كنت لأضربك) فاللام جعلته بمنزلة ما لا يحصل أصلا (الزركشي، صفحة 87/3), فدلالة الحدوث والحصول متحصلة من استعمال (كان), زد عليه أن استعمال (اللام) لمعنى توكيد النفي يعطي معنىً في عدم حصول الأمر مطلقًا, في حين لو جاء الاستعمال لـ(ما كان) دون (اللام) بعدها, لجاز أن يحصل الأمر المتحدث عنه.

ما أقرته قواعد النّحاة من عدم جواز دخول لام التّعليل على خبر كان المسبوقة بـ(ما), فـ((لا تدخل (لام كي) على خبر كان؛ لأنَّها تدلُّ على المفعول له, وهذا يجوز, والخبر لا يجوز حذفه؛ ولأنَّ خبر (كان) يعَّلل بغيره لا بنفسه)) (العكبري أ.، 1995، صفحة 55), وقد فوّت هذا التقعيد النحويّ دلالات يمكن الوصول إليها من خلال تحليل مقاصد هذا الاستعمال.

ويقترن في سياق (ما كان) (أن) المصدرية الناصبة, ومثاله قوله تعالى: ((أَمَّنْ خَلَقَ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّماءِ ماءً فَأَنْبَتْنا بِهِ حَدائِقَ ذاتَ بَهْجَةٍ ما كانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَها أَإِلهٌ مَعَ اللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ)) [النمل: 60], وفي تحليل هذه الآية وتفسير معناها نجد التفاتة من الزمخشري لما فيها من نكتة إبلاغية لنقل معنى (كان) إلى معنىً حدده سياقها اللغوي, إذ يقول: ((فإن قلت :أيّ نكتة في نقل الإخبار عن الغيبة إلى التكلم عن ذاته في قوله فأنبتنا؟ قلت :تأكيد معنى اختصاص الفعل بذاته، والإيذان بأنّ إنبات الحدائق المختلفة الأصناف والألوان والطعوم والروائح والأشكال مع حسنها وبهجتها بماء واحد .لا يقدر عليه إلا هو وحده .ألا ترى كيف رشح معنى الاختصاص بقوله: ما كانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَها ومعنى الكينونة الانبغاء. أراد أن تأتى ذلك محال من غيره)) (الزمخشري، 1987، صفحة 76/3), وهذا التوجيه لدلالة (كان) مبني على استعمالها السياقي, فلا يمكن الوصول لدلالتها المرادة إلّا من خلال سياقها اللغوي.

ومن مصاديق قولنا في تعارض القاعدة النحوية مع الاستعمال القرآني, هو عدم إشارة النحاة أو اهتمامهم بالدلالات المتحققة من مجيء (أنْ) المصدرية في خبر كان (بنيان، 2002، صفحة 274), فمن المحدثين من منع مجيئها في خبر (كان) (كوكب ، 2008، صفحة 151), وقد جاءت في القرآن الكريم مقترنةً بالفعل المضارع في خبر (كان), قال تعالى: ((وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ)) [يونس: 37], فقد اجتمعت في هذا التركيب مجموع دلالات: الدلالة الزمنية لـ(كان) هي المضي, ودلالة (ما) النافية, ومعنى الاستقبال لـ(أنْ), وصيغة المضارع المبني للمجهول , فلم يلتفت النحاة لمقاصد هذا الاستعمال القرآني؛ لأنّهم شغلوا أنفسهم بالقاعدة النحوية التي تقتضي عدم جواز الإخبار بالمصدر (السامرائي، صفحة 176/1),على الرغم من إجازته على وجه مقدر, ومن ثمّ تأويل المصدر بمعنى المفعول. (العكبري أ.، صفحة 675)

ولابن عاشور رأيٌ في تحليل دلالة هذا التركيب في الآية المتقدمة حيث يقول: ((مَا كانَ هذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرى أَبْلَغُ مِنْ أَنْ يُقَالَ: مَا هُوَ بِمُفْتَرًى، لِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ فِعْلُ الْكَوْنِ مِنَ الْوُجُودِ، أَيْ مَا وُجِدَ أَنْ يُفْتَرَى، أَيْ وُجُودُهُ مُنَافٍ لِافْتِرَائِهِ، فَدَلَالَةُ ذَاتِهِ كَافِيَةٌ فِي أَنَّهُ غَيْرُ مُفْتَرًى، أَيْ لَوْ تَأَمَّلَ الْمُتَأَمِّلُ الْفَطِنُ تَأَمُّلًا صَادِقًا فِي سُوَرِ الْقُرْآنِ لَعَلِمَ أَنَّهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ وَضْعِ الْبَشَرِ، فَتَرْكِيبُ مَا كَانَ أَنْ يُفْتَرَى بِمَنْزِلَةِ أَنْ يُقَالَ: مَا كَانَ لِيُفْتَرَى، بِلَامِ الْجُحُودِ، فَحَذَفَ لَامَ الْجُحُودِ عَلَى طَرِيقَةِ حَذْفِ الْجَارِّ اطِّرَادًا مَعَ (أَنْ) ، وَلَمَّا ظَهَرَتْ (أَنْ) هُنَا حُذِفَ لَامُ الْجُحُودِ وَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ أَنْ يُذْكَرَ لَامُ الْجُحُودِ وَتُقَدَّرَ (أَنْ) وَلَا تُذْكَرَ، فَلَمَّا ذُكِرَ فِعْلُ (كَانَ (الَّذِي شَأْنُهُ أَنْ يُذْكَرَ مَعَ لَامِ الْجُحُودِ اسْتُغْنِيَ بِذِكْرِهِ عَنْ ذِكْرِ لَامِ الْجُحُودِ قَصْدًا لِلْإِيجَازِ.وَإِنَّمَا عَدَلَ عَنِ الْإِتْيَانِ بِلَامِ الْجُحُودِ بِأَنْ يُقَالَ: مَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ لِيُفْتَرَى؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ لَامَ الْجُحُودِ تَقَعُ فِي نَفْيِ كَوْنٍ عَنْ فَاعِلٍ لَا عَنْ مَفْعُولٍ بِمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ اللَّامُ مِنْ مَعْنَى الْمِلْكِ. وَاعْلَمْ أَنَّ الْإِخْبَارَ بِـ(أَنْ وَالْفِعْلِ) يُسَاوِي الْإِخْبَارَ بِالْمَصْدَرِ، وَهُوَ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ لِأَنَّ صِلَةَ أَنْ هُنَا فِعْلٌ مَبْنِيٌّ لِلنَّائِبِ. وَالتَّقْدِيرُ مَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ افْتِرَاءَ مُفْتَرٍ، فَآلَ إِلَى أَنَّ الْمَصْدَرَ الْمُنْسَبِكَ مِنْ (أَنْ) مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ كَالْخَلْقِ بِمَعْنَى الْمَخْلُوقِ، وَهُوَ أَيْضًا أَقْوَى مُبَالَغَةً مِنْ أَنْ يُقَالَ: مَا كَانَ مُفْتَرًى، فَحَصَلَتِ الْمُبَالَغَةُ فِي جِهَتَيْنِ: جِهَةِ فِعْلِ (كَانَ) وَجِهَةِ (أَنِ) الْمَصْدَرِيَّةِ)). (ابن عاشور، 1984، صفحة 168/11)

ومن ضمن هذا الأسلوب القرآني لاستعمال (ما كان) وفي سياقها (أنْ) المصدرية مقرونةً مع (إلّا), فهذا التركيب كان مدعاة لتوجيه دلالة (كان) إلى معانٍ شتى من قبل مفسري القرآن, ومثاله قوله تعالى: ((وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلاَّ بِإِذْنِ الله) [آل عمران:145], فقد اتخذ التحليل اللغوي فيها اتجاهات متعددة:

الأول/ (كان) بمعنى ينبغي, وهذا متأتٍ من اقترانها مع النفي و(إلا): (أبو حيان ، 2001، صفحة 76/3)

وإنّ((موت الأنفس محال أن يكون إلا بمشيئة الله، فأخرجه مخرج فعل لا ينبغي لأحد أن يقدم عليه إلا أن يأذن الله له فيه تمثيلا، ولأن ملك الموت هو الموكل بذلك، فليس له أن يقبض نفساً إلا بإذن من الله .وهو على معنيين :أحدهما تحريضهم على الجهاد, وتشجيعهم على لقاء العدوّ بإعلامهم أن الحذر لا ينفع، وأن أحداً لا يموت قبل بلوغ أجله, وإن خوّض المهالك واقتحم المعارك)) (الزمخشري، صفحة 23/1), فدلالة (كان) المتعارف عليها (المضي) لا تنسجم مع سياق الاستقبال الذي تتضمنه (إنْ), ودلالة التوكيد

والحصر الذي دلت عليه (إلّا)؛ فالسياق اللغوي يتطلب معنى ينسجم مع الدلالات المتقدمة, وعليه تكون (كان) متضمنة معنىً اقتضاه التحليل, فصار المعنى يحتمل وجهين كما تقدم.

ثانيًا/ (إنّ... كان)

وهذا التركيب ورد –بصيغة الماضي- في الاستعمال القرآني مائة وستين مرة, فـ(إن) هنا شرطية, دخلت على (كان) الفعل الماضي, فاختُلِف في حكمها, فـ(كان) الحدوث في زمن المضي, وإن وقعت بعد (إنّ) تضمنت معنى الاستقبال. (الزركشي، صفحة 126/4)

وقيل ببقاء معناها على ما مضى لتجردها لدلالة الزمان, وإن أقترنت بأداة شرط كقوله تعالى: ((إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ)), و((إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ)), ونسب هذا الرأي للمبرد, ورُدَّ هذا القول (دلالتها على الزمان وحده)؛ فدلالتها جامعة للحدث والزمان قياسًا على الأفعال, وقد أثبت الاستعمال القرآني هذه الدلالة باقترانها بأداة الشرط (إن) لمعنى الاستقبال نحو قوله تعالى: (إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) ,وأما ما كان بصيغة الماضي من نحو قوله تعالى((إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ)) فكان تأويله بمعنى الاستقبال, وتقديره: إن أكن قلته, ومنه ((إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ)) إن يكن قميصه. (صفحة 127/4)

إنّ أداة الشرط "إنْ" تُستعمل في المعاني المحتملة حصرًا, ولهذا جوابها يكون معلقًا على ما يحتمل أن يحدث, ويُختار فيه أن يكون بصيغة المضارع المحتمل للوقوع وعدمه, لمطابقة اللفظ والمعنى, وإن عُدل عن إلى الماضي فيكون لنكتة والتفاتة معينة نحو قوله تعالى: ((إِنْ يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً وَيَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُمْ بِالسُّوءِ وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ)) [الممتحنة: 2], فكان جواب الشرط بصيغة المضارع (يكونوا), وعُطف عليه (يبسطوا) مضارع كذلك, وقد عُطف عليه (ودوا) بصيغة الماضي, وكان قياسه المضارع لأن المعطوف على الجواب هو جواب, ((ولكنه لما لم يحتمل ودادتهم لكفرهم من الشك فيها ما يحتمله أنهم إذا ثقفوهم صاروا لهم أعداء وبسطوا أيديهم إليهم بالقتل وألسنتهم بالشتم أتى فيه بلفظ الماضي لأن ودادتهم في ذلك مقطوع بها وكونهم أعداء وباسطي الأيدي والألسن بالسوء مشكوك؛ لاحتمال أن يعرضَ ما يصدهم عنه فلم يتحقق وقوعه)). (صفحة 362/2)

ثالثًا/ (لو كان)

وهذا التركيب كثير الورود في الاستعمال القرآني, فالمجيء بـ(كان) مسبوقة بـ(لو) يخرج بالأولى إلى دلالات متعددة, فوقوع (كان) بعد أداة الشرط, فـ((قد يعلق الشرط بفعل محال يستلزمه محال آخر وتصدق الشرطية دون مفرديها أما صدقها فلاستلزام المحال وأما كذب مفرديها فلاستحالتهما)) (صفحة 364/2), فمعنى (لو) الشرطية امتناع فعل الشرط لامتناع جوابه, وهنا امتنع معنى الحصول والحدوث المرتبط بدلالة (كان), نحو قوله تعالى: ((لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا)) [الأنبياء: 22], ومنه قوله تعالى: ((قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذاً لابْتَغَوْا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلاً)) [الإسراء: 42], وتتحقق الفائدة من الربط بالشرط استلزام أمرين, فانتفاء حدوث الأول وحصوله سببٌ لانتفاء تحقق الأمر الثاني. (الزركشي، صفحة 264/2)

وأورد ابن هشام تحليلًا لغويًا للآية الكريمة إذ قال: و((المعنى حينئذ لو كان فيهما آلهة مستثنى منهم الله لفسدتا، وذلك يقتضى أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم يفسدا، وإنما المراد أن الفساد يترتب على تقدير التعدد مطلقا، وأما أنه ليس بموجب له الحكم فلانه لو قيل لو كان فيهما الله لفسدتا لم يستقم. وهذا البحث يأتي في مثال سيبويه " لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا " لان رجلا ليس بعام, فيستثنى منه، ولأنه لو قيل لو كان معنا جماعة مستثنى منهم زيد لغلبنا, اقتضى أنه لو كان معهم جماعة فيهم زيد لم يغلبوا، وهذا وإن كان معنى صحيحا إلا أن المراد إنما هو أن زيدًا وحده كافٍ. فإن قيل: لا نسلمُ أنّ الجمع في الآية والمفرد في المثال غير عامين، لانّهما واقعان في سياق لو، وهى للامتناع، والامتناع انتفاء. قلت: لو صح ذلك لصح أن يقال: لو كان فيهما من أحدٍ، ولو جاءني ديار, ولو جاءني فأكرمه بالنصب لكان كذا وكذا، واللازم ممتنع)) (الأنصاري، 1985، صفحة 697), فانتفاء حصول تعدد الآلهة ترتب عليه عدم حدوث الفساد.

نتائج البحث

١- إنّ الاستعمال القرآني لـ(كان) لا يمكن أن تتحدد فيه دلالتها مسبقًا, وإنّما ترتبط دلالتها بسياقها اللغوي, فقد تدل على التجدد والاستمرار, أو قد ترتبط بدلالات الماضي المتعددة, أو الدوام والثبوت, في حين حدها النحاة بدلالة التوقيت في الزمن الماضي.
٢- ذهب النحاة بأنّ (كان) هي ناقصة, فمنهم من يرى أنّ ذلك متأتٍ من عدم اكتفائها بمرفوعها, وقال آخرون: أن نقصانها مبنيٌ على دلالتها على الزمان دون الحدث, وفريقٌ ثالث يقول بدلالتها على الحدث والزمان معًا, والمذهب الثالث هو الأقرب للاستعمال, إذ تحوي (كان) دلالة الزمان والحدث الذي يدل على الحصول والحدوث, وحجج ذلك تقدمت في البحث.
٣- إنّ دلالة الزمان والحدث المتحصلة من استعمال الفعل (كان) نستطيع أن نربطه بمذهب من ذهب إلى أنّها تامة في كل أحوالها, لكن الإشكالية تنبني على ما بعدها, فقد يكون لفظة مفردة ويتم المعنى, وقد لا يتحقق الفهم إلّا بالموصوفية, وهذا رأي راجح ومقبول مبني على الاستعمال.
٤- يخرج حذف النون من مضارع كان لغايات دلالية وبلاغية في الاستعمال القرآني, فهو يتجاوز موضوع طلب الخفة لكثرة الاستعمال الذي اختطه النحاة.
٥- أجاز الاستعمال القرآني مجيء خبر (كان) فعلًا ماضيًا, في حين من النحاة من منع ذلك اكتفاء بدلالة المضي لـ(كان), وهذا مما يبتعد عن قصدية التركيب, والدلالة المرادة منه.
٦- استعمل القرآن الكريم (كان) مسبوقة بـ(ما) النافية, و(إن) الشرطية, و(لو) الشرطية, وكان لهذه التراكيب أثر كبير في إثراء التحليل اللغوي بدلالات متعددة تتحصل من الجمع بين (كان) وهذه الأدوات في سياق تركيب واحد.

المصادر

القرآن الكريم.

١- النحاس, أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل (338ه),إعراب القرآن تحقيق: د. زهير غازي زاهد, عالم الكتب/ مكتبة النهضة العربية, الطبعة الثانية, 1405ه – 1985م.

٢-حمدي كوكب, حمدي فراج, الأفعال الناسخة, , أخبار سوهاج, مصر,ط1, 2008م.

٣- الأنباري, أبو البركات الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين, (577ه), المكتبة العصرية, ط1, 2003م.

٤- الزركشي, بدر الدين محمد بن عبد الله (794هـ), البرهان في علوم القرآن, تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم, دار المعرفة، بيروت، لبنان, (د. ت).

٥- العكبري, أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله, (٦١٦هـ), التبيان في إعراب القرآن, تحقيق: علي محمد البجاوي, عيسى البابي الحلبي وشركاه, (د. ت).

٦- أبو حيان, محمد بن يوسف الأندلسي (745ه), التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل, , تحقيق: د. حسن هنداوي, دار القلم بدمشق (١ -٥), دار كنوز إشبيليا بالرياض (الأجزاء ٦ – ٢٠), الطبعة: الأولى، ١٤١٨ - ١٤٤٤ هـ = ١٩٩٧ - ٢٠٢٢م.

٧- أبو حيان, محمد بن يوسف الأندلسي (745ه), تفسير البحر المحيط, , تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض, وزكريا عبد المجيد النوقي - أحمد النجولي الجمل , دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت, 2001م.

٨- السمين, أحمد بن يوسف المعروف بالحلبي, 756ه الدر المصون في علوم الكتاب المكنون, , تحقيق: د. أحمد محمد الخراط, دار القلم/ دمشق, (د. ت).

٩- المؤدب ,القاسم بن محمد بن سعيد (القرن الرابع الهجري), دقائق التصريف, , تحقيق: د. أحمد ناجي, د. حاتم صالح الضامن, د. حسين تورال, المجمع العلمي العراقي- بغداد, 1407ه-1987م.

١٠- ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (٧٦٩هـ), شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك, تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد, دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه, الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

١١- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو, خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ),دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان, ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

١٢- شرح الرضي على الكافية, نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (686ه), تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر, منشورات جامعة قات يونس- بنغازي/ ليبيا, ط2, 1996م.

١٣- شرح المفصل للزمخشري, موفق الدين أبو البقاء بن يعيش (643ه), قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب, منشورات محمد علي بيضون, دار الكتب العلمية/ بيروت- لبنان, الطبعة الأولى, 1422ه, 2001م.

١٤- شرح تسهيل الفوائد, محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (٦٧٢هـ), تحقيق: د. عبد الرحمن السيد - د. محمد بدوي المختون, هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان, ط1, ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م).

١٥- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير), ابن عصفور الإشبيلي (669ه), تحقيق: د. صاحب أبو جناح, جامعة الموصل – مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر, لطبعة: الأولى، 1400 هـ – 1980 م.

١٦- علل النحو, أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (381ه), تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش, مكتبة الرشد - الرياض / السعودية, الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

١٧- فتح القدير, محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (١٢٥٠هـ), الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت, الطبعة: الأولى - ١٤١٤ هـ.

١٨- الكتاب, سيبويه, أبو بشر عمرو عثمان بن قنبر (180ه), تحقيق: عبد السلام محمد هارون, مكتبة الخانجي بالقاهرة, الطبعة الثالثة, 1408ه 1988م.

١٩- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل, محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (٥٣٨هـ), ضبطه وصححه ورتّبه: مصطفى حسين أحمد, دار الريان للتراث بالقاهرة - دار الكتاب العربي ببيروت, الطبعة: الثالثة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٢٠- اللباب علل البناء والإعراب, أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (616ه), تحقيق: غازي مختار طليمات, دار الفكر المعاصر/ بيروت-لبنان, دار الفكر /دمشق- سوريا, ط1, 1416ه- 1995م.

٢١- مشكل إعراب القرآن, أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني الأندلسي المالكي (٤٣٧هـ), تحقيق: د. حاتم صالح الضامن, مؤسسة الرسالة – بيروت, ط1، ١٤٠٥ه.

٢٢- معاني النحو, د. فاضل صالح السامرائي, دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن, الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٢٣- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب, عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (٧٦١هـ),المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله, دار الفكر – دمشق, الطبعة السادسة، ١٩٨٥.

٢٤- المغني, ابن فلاح النحوي (680ه) , أطروحة دكتوراه, عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي, إشراف: د. أحمد مكي الأنصاري, جامعة أم القرى- كلية اللغة العربية/ مكة المكرمة, 1984م.

٢٥- مفاتيح الغيب /التفسير الكبير, أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي (606ه), دار إحياء التراث العربي– بيروت, الطبعة: الثالثة- ١٤٢٠هـ.

٢٦- النحويون والقرآن, خليل بنيان الحسون, مكتبة الرسالة الحديثة, عمان, ط1, 2002م.

٢٧- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع, جلال الدين السيوطي (911ه), تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون, عبد العال سالم مكرم, مؤسسة الرسالة/ بيروت , 1992م.

References

1. Al-Nahhas, A. J. A. M. I. (338 AH/1985). I‘rāb al-Qur’ān (Edited by Dr. Zuhair Ghazi Zahid). 2nd ed. ʿĀlam al-Kutub / Maktabat al-Nahda al-ʿArabiyya.

2. Kawkab, H., & Farraj, H. (2008). Al-Afʿāl al-Nāsikha. Akhbār Suhāj, Egypt.

3. Al-Anbari, A. B. (577 AH/2003). Al-Insāf fī Masā’il al-Khilāf bayn al-Naḥwiyyīn al-Baṣriyyīn wa al-Kūfiyyīn. Al-Maktaba al-ʿAsriyya.

4. Al-Zarkashi, B. al-D. M. A. (794 AH/n.d.). Al-Burhān fī ʿUlūm al-Qur’ān (Edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim). Dār al-Maʿrifa, Beirut, Lebanon.

5. Al-ʿAkbari, A. al-B. A. al-H. (616 AH/n.d.). Al-Tibyān fī Iʿrāb al-Qur’ān (Edited by ʿAli Muhammad al-Bajawi). ʿIsa al-Babi al-Halabi & Co.

6. Abu Ḥayyān al-Andalusi. (745 AH/1997–2022). Al-Tadhyīl wa al-Takmīl fī Sharḥ Kitāb al-Tashīl (Edited by Dr. Hasan Hindawi). Dār al-Qalam, Damascus / Dār Kunūz Ishbīliya, Riyadh.

7. Abu Ḥayyān al-Andalusi, M. Y. (745 AH/2001). Tafsīr al-Baḥr al-Muḥīṭ (Edited by A. A. ʿAbd al-Mawjūd, A. M. Muʿawwad, Z. A. al-Nawqi, & A. al-Najuli al-Jammal). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, Beirut.

8. Al-Samīn al-Ḥalabi, A. Y. (756 AH/n.d.). Al-Durr al-Maṣūn fī ʿUlūm al-Kitāb al-Maknūn (Edited by Dr. Ahmad Muhammad al-Kharrat). Dār al-Qalam, Damascus.

9. Al-Muʾaddib, al-Q. b. M. b. S. (4th century AH/1987). Daqā’iq al-Taṣrīf (Edited by Dr. Ahmad Naji, Dr. Hatim al-Dhāmin, & Dr. Husayn Tural). Al-Majmaʿ al-ʿIlmī al-ʿIraqi, Baghdad.

10. Ibn ʿAqil, ʿA. b. ʿAbd al-Raḥmān (769 AH/1980). Sharḥ Ibn ʿAqīl ʿalā Alfiyyat Ibn Mālik (Edited by Muhammad Muhyi al-Din ʿAbd al-Hamid). Dār al-Turāth / Dār Miṣr li-l-Ṭibāʿa, Cairo.

11. Al-Azhari, K. b. ʿAbd Allāh (905 AH/2000). Sharḥ al-Taṣrīḥ ʿalā al-Tawḍīḥ fī al-Naḥw. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, Beirut.

12. Al-Raḍi al-Astarabādhi, N. M. al-Ḥ. (686 AH/1996). Sharḥ al-Raḍī ʿalā al-Kāfiya (Edited by Yusuf Hasan Omar). University of Qat Younes Publications, Benghazi, Libya.

13. Ibn Ya‘īsh, M. b. A. (643 AH/2001). Sharḥ al-Mufaṣṣal li-l-Zamakhsharī (Edited by Dr. Emile Badi‘ Ya‘qub). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, Beirut.

14. Ibn Mālik, J. al-D. M. b. ʿAbd Allāh (672 AH/1990). Sharḥ Tashīl al-Fawā’id (Edited by Dr. ʿAbd al-Raḥmān al-Sayyid & Dr. Muhammad Badawi al-Mukhtun). Hajr Publishing, Cairo.

15. Ibn ʿAsfūr al-Ishbīlī, A. (669 AH/1980). Sharḥ Jumal al-Zajjājī (al-Sharḥ al-Kabīr) (Edited by Dr. Ṣāḥib Abu Jināḥ). University of Mosul Press.

16. Al-Warrāq, A. al-Ḥ. M. b. ʿAbd Allāh (381 AH/1999). ʿIlal al-Naḥw (Edited by Mahmoud Jasim al-Darwish). Maktabat al-Rushd, Riyadh.

17. Al-Shawkani, M. b. ʿAli (1250 AH/1414 AH). Fatḥ al-Qadīr. Dār Ibn Kathīr / Dār al-Kalim al-Ṭayyib, Damascus–Beirut.

18. Sibawayh, ʿAmr b. ʿUthmān b. Qanbar (180 AH/1988). Al-Kitāb (Edited by ʿAbd al-Salām Muhammad Hārūn). Maktabat al-Khānji, Cairo.

19. Al-Zamakhsharī, M. b. ʿUmar (538 AH/1987). Al-Kashshāf ʿan Ḥaqā’iq Ghawāmiḍ al-Tanzīl (Edited by Muṣṭafā Ḥusayn Aḥmad). Dār al-Rayyān / Dār al-Kitāb al-ʿArabī.

20. Al-ʿAkbari, A. al-B. A. al-Ḥ. (616 AH/1995). Al-Lubāb fī ʿIlal al-Binā’ wa al-Iʿrāb (Edited by Ghazi Mukhtar Ṭulaymāt). Dār al-Fikr al-Muʿāṣir, Beirut / Dār al-Fikr, Damascus.

21. Al-Qaysi, M. b. A. T. (437 AH/1405 AH). Mushkil Iʿrāb al-Qur’ān (Edited by Dr. Hatim Ṣāliḥ al-Ḍāmin). Mu’assasat al-Risāla, Beirut.

22. Al-Samarra’i, F. Ṣ. (2000). Maʿānī al-Naḥw. Dār al-Fikr, Amman, Jordan.

23. Ibn Hishām, ʿAbd Allāh b. Yūsuf (761 AH/1985). Mughnī al-Labīb ʿan Kutub al-Aʿārīb (Edited by Dr. Māzin al-Mubārak & Muhammad ʿAli Ḥamd Allāh). Dār al-Fikr, Damascus.

24. Ibn Falaḥ al-Naḥwī (680 AH/1984). Al-Mughni (Ph.D. Dissertation by ʿAbd al-Razzāq ʿAbd al-Raḥmān al-Saʿdi; Supervised by Dr. Ahmad Maki al-Ansari). Umm al-Qura University, Mecca.

25. Al-Rāzī, F. al-D. M. b. ʿU. (606 AH/1420 AH). Mafātīḥ al-Ghayb (al-Tafsīr al-Kabīr). Dār Iḥyā’ al-Turāth al-ʿArabī, Beirut.

26. Al-Ḥassūn, K. B. (2002). Al-Naḥwiyyūn wa al-Qur’ān. Maktabat al-Risāla al-Ḥadītha, Amman.

27. Al-Suyuti, J. al-D. (911 AH/n.d.). Hamaʿ al-Hawāmiʿ fī Sharḥ Jamʿ al-Jawāmiʿ (Edited by ʿAbd al-Salām Muhammad Hārūn & ʿAbd al-ʿĀl Sālim Makram). , Eds. & Explan.). Beirut: Mu’assasat al-Risāla.